مواقف النحاة من قراءة الحسن البصري

عبدالسلام سليمان الأطرش / قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية التربية طرابلس، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.

بريد الكتروني : a.alatrish@uot.edu.ly

الملخص:

هذا البحث تناول قراءات الحسن البصري أحد قرّاء القراءات الأربعة التي فوق العشرة، واختصّ البحث بعض القراءات التي قرأ بها الحسن مخالفا فيها القرّاء العشرة وتعرضت لنقد النحاة، من الناحية النحوية، فبيّن مواقف النحاة المختلفة منها، وقد مهّدتُ للبحث بترجمة مختصرة للحسن البصري، وقراءته، ثم وقفة مع القراءات القرآنية والاحتجاج بها، فبيّنت أنّ القراءات القرآنية مروية عن الثقات من التابعين وتابعيهم، وهم أهل فصاحة، فجلّ العلماء أجازوا الاحتجاج بها في اللغة، سواء كانت سبعية أم عشرية أم فوق ذلك، ثم بدأت بعرض قراءات الحسن البصري موضوع الدراسة وهي خمس قراءات، فذكرتُ النحاةَ الذين طعنوا فيها وأسبابهم في ذلك، ثمّ أُورد توجيهات نحاة آخرين لهذه القراءات، يمكن أنْ تُحمل عليها، وبيّنتُ أنّه ما من مسوغ للطعن فيها أو تضعيفها طالما أنّ لها وجها تُحمل عليه في العربية، وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز نتائج البحث.

ABSTRACT

This research addresses the reading of Al-Hasan Al-Basri as one of the four styles of Qur'anic recitations beyond the familiar ten. The research focuses on some of the readings by Al-Hasan that are contrary to those ten, which attracted criticism by grammarians. The researcher discusses the grammarians' views regarding their criticism. A prelude to the research entails a short biography of Al-Hasan Al-Basri, his reading style, in addition to the common Qur'anic readings while invoking them as evidence. It is verified that the ten Quranic readings are narrated through trusted followers and followers of the followers, all of whom are believed to be men of Arabic eloquence. Accordingly, most scholars approve of these readings, whether seven or ten or beyond, as evidence. A demonstration of Al-Hasan Al-Basri's five recitations, being the focus of research attention, follows. The grammarians who disapproved of Al-Hasan's recitations are mentioned along with their reasoning. Supportive guidelines by other grammarians concerning Al-Hasan's recitations are also forwarded. The

researcher argues that criticising or weakening of Al-Hasan's readings is unjustifiable, so long as they are evidenced in some way in Arabic grammar. The research concludes with a summary of the main findings.

المقدمة:

الحمد لله الذي كان بعباده خبيراً بصيراً، وتبارك الذي جعل في السماء بروجًا وجعل فيها سراجًا وقمرًا منيرًا، وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذّكّر أو أراد شكوراً، والصلاة والسلام على من بعثه ربه هاديا ومبشرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، أمّا بعد، فهذا بحث تناول بالدراسة قراءة الحسن البصري –التابعي الجليل المعروف– في مواضع انتقده بعض النحاة فيها، وقد تعرّض كثير من القراءات للنقد، ولم يَسْلم من ذلك حتى القراءات السبعية، فضلا عن ما فوقها، ويحاول البحث الإجابة عن تساؤلات منها: قراءات الحسن البصري التي انفرد بها عن القرّاء العشر، هل انتقاد بعض النحاة لها له ما يبرّره؟ وكيف يمكن توجيه هذه القراءات؟ وما هي الأوجه التي يمكن أن تُحمل عليها؟ فكان من أهمّ أهداف البحث الدفاع عن هذه القراءة، وبيان الأوجه التي يمكن أن تُحمل عليها، وإبراز أهمية علم النحو في توجيه القراءات القرآنية، وتكمن أهميّة البحث في الدفاع عن قراءة الحسن البصري ببيان توجيهها، وكان منهجي في هذا البحث وصفيا يعتمد التحليل والمقارنة، وقد رتّبتُ الآيات القرآنية بحسب ترتيبها في المصحف الشريف؛ حتّى يسهل الوصول إليها، أُبيّن في بداية كل موضع من المواضع التي انفرد بها الحسن البصري عن القرّاء العشرة: قراءةَ الجمهور، ثمّ قراءةَ الحسن

البصري ومَن وافقه، ثمّ أذكر اعتراضات النحاة على القراءة، وأسبابها، ثمّ أقوال النحاة الذين دافعوا عنها وتوجيهاتهم، مع التحليل والمناقشة.

وكان ميدان هذا البحث قراءات الحسن البصري التي انفرد بها عن القرّاء العشرة، وتعرّضتْ للنقد، من الناحية النحوية، أمّا إن كانت قراءة الحسن البصري قرأ بها أيضا قارئ من القرّاء العشرة، فلا تدخل ضمن حدود هذا البحث، كذلك لا تدخل القراءة التي تعرّضت للنقد من ناحية صرفية أو لغوية، ومن أسباب اختياري لهذا الموضوع صلته بكتاب الله وقراءاته، وقد كان في نيّتي أنْ أقوم بدراسة نحوية تتصل بالقرآن الكريم، وكذلك وجدت أنّ القراءات المشهورة السبعة أو العشرة، اهتمّ بها البحّاث، أمّا القراءات التي فوق العشر (الشاذّة) فالاهتمام بها أقلّ.

هذا وقد جاء البحث بعد المقدّمة ضمن عنوانين رئيسين هما: الأول- التمهيد: وتناول التعريف بالحسن البصري وقراءته باختصار، ثمّ وقفة مع القراءات القرآنية والاحتجاج بها، ومواقف بعض النحاة منها، والثاني- تناول بالعرض والدراسة والتوجيه قراءات الحسن البصري موضوع الدراسة، وختمت البحث بخاتمة ضمّنتها أهمّ نتائج البحث.

وبعد، فلا أدعي الاستقراء الشامل والإحاطة التامّة بقراءات الحسن البصري، موضوع الدراسة، ولكن حاولت جمع ما استطعت ممّا قرأ به الحسن مخالفا القرّاء العشرة، وانتُقد في ذلك، ولعلّ فيما سأذكره من قراءات كافيا للدلالة على أنّ قراءة الحسن

قراءة لها قيمتها، وإنْ خالفت الشائع في النحو العربي، فلها أوجه تُحمل عليها في العربية.

الدراسات السابقة:

وجدت بعض الدراسات عن قراءة الحسن البصري، ولكنّ بحثي هذا يختلف عنها، ولا يلتقي معها إلّا في حدود يسيرة جدا، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1. قراءة الحسن البصري التي خالفت المتواتر في معاني القرآن للفرّاء "جمع وتوثيق وتوجيه"، د. محمد بن صوال الراجحي، مجلة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، المجلد الحادي والأربعون، ديسمبر 2021م، وقد قام الباحث في هذه الدراسة بتوجيه قراءات الحسن التي خالفت القراءات المتواترة وذكرها الفرّاء في كتابه فقط، سواء انتقدها النحاة أم لا، وبالتالي فهو يختلف عن بحثي من حيث مجال الدراسة، فبحثي كما أوضحتُ في المقدّمة لا يقتصر على ما ذكره الفرّاء، وكذلك فإنّ مجاله القراءات التي تعرّضت للنقد فقط، وبالتالي فالبحثان قد يلتقيان في بعض الأمور ولكنهما يفترقان في عدّة أمور، ولا أدلّ على ذلك من أنّ بعض القراءات التي درستُها لم تُذكر في هذا البحث.

2. قراءة الحسن البصري وتوجيهها النحوي، سورة البقرة نموذجا، أ. مصطفى علي شاماكة، مجلة كليات التربية، بجامعة الزاوية، ع 5، 2016م، وقد قام الباحث بتوجيه القراءات الواردة في سورة البقرة فقط.

3. قراءة الحسن البصري دراسة صوتية تحليلية، أ. عبدالوهاب شيباني، جامعة منتوري بقسنطينة بالجزائر، مجلة الدراسات اللغوية، ع 6، سنة 2010م، ويتضح من العنوان أنّ مجاله هو الجانب الصوتي فقط، ومجال بحثي نحوي، حيث كانت الظواهر التي درسها هي: الهمز والإدغام والإمالة والوقف والإتباع والمغايرة الصوتية.

4. قراءة الحسن البصري وتوجيهها من لغة العرب في سورتي الفاتحة والبقرة حتى الآية141، د. أبوهواش إسماعيل عبدالرحمن، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، ع21، 2003م، وقد قام الباحث بتوجيه القراءات الواردة في الجزء الأول من القرآن الكريم فقط.

أولا- التمهيد:

1. الحسن البصري وقراءته.

أ – ترجمة الحسن البصري:

هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، سيّد التابعين في زمانه بالبصرة، وأُمّه (خَيْرَة) مولاة أمّ سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وُلد بالمدينة، سنة إحدى وعشرين للهجرة، لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب، حفظ القرآن في خلافة عثمان بن عفّان، وشبّ في كنف عليّ بن أبي طالب، وصار كاتبا للربيع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية، سكن البصرة، وكان إمام أهلها، وحبر الأمّة في زمنه، أخذ عن حطّان الرقاشي وأبي موسى الأشعري، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وغيرهما من

العلماء، وكان من أفصح الناس لسانا، قال أبو عمرو بن العلاء: ما رأيت أفصح من الحسن البصري ومن الحجّاج، فقيل له: فأيّهما كان أفصح؟ قال: الحسن، ورُوِيَ عن الشافعيّ أنّه قال: لو أشاء أقول: إنّ القرآن نزل بلغة الحسن، لقلت: لفصاحته. ومناقبه جليلة وأخباره طويلة، وهو أحد العلماء الفقهاء القرّاء، كان عابدا ناسكا، وعظمت هيبته في القلوب، فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، شجاعا لا يخاف في الحق لومة لائم، قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلاما بكلام الأنبياء، وأقربهم هديا من الصحابة، وله مع الحجّاج بن يوسف مواقف، وقد سلم من أذاه، ولمّا ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إنّي قد ابتليت بهذا الأمر، فانظر لي أعوانا يُعينونني عليه، فأجابه الحسن: أمّا أبناء الدنيا فلا تريدهم، وأمّا أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله.

أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة، له كتب منها: تفسير للقرآن الكريم، وكتاب في عدّ آي القرآن ذكرهما ابن النديم، وكتاب في فضائل مكّة، وقام الأستاذ إحسان عباس بدراسة نقدية عن الحسن في كتاب بعنوان (الحسن البصري)، توفي بالبصرة سنة عشر ومئة للهجرة، وله ثمان وثمانون سنة. (أبو نعيم، 1988م، 131/2، وابن النديم، 1997م، 53/1، 57، وابن خلّكان، 1994، 69/2-73، والذهبي أ، 71/1)، والذهبي ب، 527/1، وابن الجزري، 2006م، 213/1، والزركلي، 2002م، 226/2).

ب – قراءة الحسن البصري:

تعدّ قراءة الحسن البصري من القراءات الشاذّة، وهي التي فقدت شرطا من الشروط التي اعتمدها علماء القراءات، وقد وضّح أبو شامة الدمشقي القراءة الشاذة بقوله:

«وذكر المحقّقون من أهل العلم بالقراءة ضابطا حسنا في تمييز ما يُعتمد عليه من القراءات وما يُطرَح، فقالوا: كلّ قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أُطلق على تلك القراءة أنّها شاذّة» (أبو شامة الدمشقي، ص5)، أمّا ابن الجزري فقال: «والقسم الثاني من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده، وخالف الرسم كما ورد في صحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذّة؛ لكونها شذّت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحا» (ابن الجزري، 1999م، ص19)، وقد ذكر الدمياطي أنواع القراءات وأصحابها فقال: «والحاصل أنّ السبع متواترة اتفاقا وكذا الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف علي الأصحّ، بل الصحيح المختار، وهو الذي تلقّيناه عن عامّة شيوخنا وأخذنا به عنهم، وبه نأخذ أنّ الأربعة بعدها: ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش شاذّة اتفاقا» (الدمياطي، 1998م، ص9)، وكون تسمية علماء القراءات لها بالشاذّة، يمنع من الصلاة بها، ولكن لا يمنع من الاحتجاج بها في اللغة، فهي نصّ لغوي مروي بالسند عن الصحابة الذين هم من أفصح الناس.

2. القراءات القرآنية والاحتجاج بها:

عرّفها الزرقاني بقوله: «القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لـــ(قرأ)، وفي الاصطلاح: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القرّاء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتّفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في

نطق الحروف أم في نطق هيئاتها» (الزرقاني، 1995م، 336/1)، وتُعدّ القراءات القرآنية من مصادر الاستشهاد في علوم اللغة، يقول السيوطي: «أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أو آحادا، أم شاذّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذّة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختُلِف في الاحتجاج بها في الفقه» (السيوطي، 2006م، ص39)، وهذا ما أكّده البغدادي أيضا حين قال: «فكلامه عزّ اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه» (البغدادي،1997م، 9/1)، إلّا أنّ بعض النحاة انتقد القراءات القرآنية، بل وضعّفها إذا خالفت قواعدهم النحوية، ومن ذلك ما وُجِّه إلى قراءة الحسن البصريّ من انتقاد، وسيأتي الحديث عن ذلك في هذا البحث، بل لم تسلم حتى القراءات السبعيّة من الطعن فيها، (عضيمة، 34/1-43، صلاح، 2005م).

وهذا أمر بعيد عن الصواب؛ فالقراءة متى ثبتتْ بالسند الصحيح، وتوفّرت فيها شروط القراءة الصحيحة، كما قرّرها علماء القراءات، وجب الأخذ بها وعدم ردّها، وإنْ خالفتْها أقيسةُ النحاة وقواعدُهم، فالقراءة موجودة قبل وضع النحاة لتلك القواعد، و«لأنّ القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنّها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبيّنا- صلّى الله عليه وسلّم- ومن أصحابه ومَن بعدهم إلى أنْ فسدت الألسن بكثرة المولّدين، وهم أيضا من أفصح العرب، وقد قال ابن الحاجب ما معناه: إذا اختلف النحويون والقرّاء كان المصير إلى القرّاء أولى؛ لأنّهم ناقلون عمّن ثبتتْ عصمته من الغلط، ولأنّ القراءة ثبتتْ تواترا، وما نقله النحويّون فآحاد، ثمّ لو سُلِّم أنّ ذلك ليس

بمتواتر فالقرّاء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى، وأيضا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم؛ لأنّهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم من النحويين. وقال الإمام الفخر ما معناه: أنا شديد العجب من النحويين، إذا وجد أحدهم بيتا من الشعر، ولو كان قائله مجهولا يجعله دليلا على صحة القراءة، وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلا على صحته كان أولى». (الصفاقسي، 2004م، ص104). وقال ابن المنيّر: «وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة» (ابن المنيِّر، 1407ه، 69/2)، وقال ابن عاشور: «وأمّا ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية، ففيه نظر قويّ؛ لأنّا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نُبطل كثيرا مما زيّفه الزمخشري من القراءات المتواترة، بعلّة أنّها جرتْ على وجوه ضعيفة في العربية، لا سيما ما كان منه في قراءة مشهورة كقراءة عبد الله بن عامر» (ابن عاشور، 1984م، 61/1).

فالقراءة متى ما ثبتتْ وجب الأخذ بها وعدم ردّها وإنْ خالفتْ أقيسة النحاة وقواعدهم؛ لأنّ «أئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتتْ عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فُشوّ لغة؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها» (ابن الجزري، 10/1، 11).

قال الشاطبي (1990م، ص29):

وما لقياسٍ في القراءة مدخلُ ** فدونك ما فيه الرضا مُتكفِّلا

والواجب أن تخضع تلك الأقيسة والقواعد للقرآن وقراءاته الصحيحة لا العكس، «فالقراءة –دونما شكّ– موجودة قبل التقعيد للغة، والشائع المشهور في البيئة اللغوية أنّه ليس لإنسان أنْ يقرأ إلّا بما روى، دون أنْ يتجاوز ذلك إلى غيره ممّا لم يروه؛ حتّى يتّصل الإسناد بعصر الوحي الأوّل، ومعنى ذلك أنّه قد توافرت للقراءات درجة من التوثيق، لم تحظ بها الأشعار التي اتّخذها النحاة مصدرا معتمدا في السماع، وكان هذا يقتضي موقفا معتدلا من النحاة، وهو اعتماد القراءات في مجال التقعيد دون تخطئة، ولا بأس بعد ذلك أنْ تُنسب القاعدة إلى لهجتها أو قبيلتها، كما أنّه لا ضير أنْ يُحكم عليها بأنّها قليلة الورود في الأساليب العربية ... لكنّ الذي حدث عكس ذلك: قعّدوا أوّلا، ثمّ طبّقوا القواعد على القراءات ... ومِنْ ثَمّ كان التعارض، وكان الرفض والإنكار والحكم باللحن والقبح والرداءة، وهو موقف غير محمود بالقطع» (صلاح، 2005م، ص287، 288).

هذا وقد دافعتْ طائفة من النحاة عن القراءات، ووجّهتها التوجيه المناسب، بل وردّتْ على مَن يطعن في القراءات القرآنية، ومن هؤلاء النحاة ابن مالك، في عدّة مواضع في كتبه، منها دفاعه عن قراءة ابن عامر التي فُصِل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجارّ والمجرور، حيث قال عنها: «لأنّها ثابتة بالتواتر، ومعزوّة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنّه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كما يُقتدى بمَن في عصره من أمثاله، الذين لم يُعلم عنهم مجاورةٌ للعجم يَحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا على ما وصفته به، أنّ أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قويّ» (ابن مالك،

1990م، 277/3). بل ذهب ابن مالك إلى أكثر من ذلك (1982م، 243/1) حيث استشهد على جواز تقديم الحال على العامل الظرفي –الذي يمنعه كثير من النحاة– بقراءة الحسن البصري: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ {الزمر:67}، (ابن خالويه، ص132، والخطيب، 2002م، 188/8).

وكذلك أبو حيّان الأندلسي الذي دافع عن قراءة ابن عامر التي دافع عنها ابن مالك، فقال عن هذه المسألة مستشهدا بقراءة ابن عامر: «وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآنَ عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب ... ولا التفات إلى قول ابن عطية: وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ... وأعجَبُ لعجميّ ضعيف في النحو، يَردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجَبُ لسوء ظنّ هذا الرجل بالقرّاء الأئمة، الذين تخيّرتهم هذه الأمّة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم، ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي: هذا قبيح قليل في الاستعمال» (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 231/4، 232)، وكذلك دافع أبو حيّان عن القراءات في عدّة مواضع من تفسيره، (1993م، 266/5، 408، 409)، وفي كتابه ارتشاف الضَّرَب (1998م، 1845/4، 1846، 1848).

وممن دافع من النحاة عن القراءات ابنُ يعيش، حيث قال مدافعا عن قراءة حمزة، التي عُطف فيها على الضمير المجرور دون إعادة الجار رادّا على المبرّد الذي لم يُجزها:

«وهذا القول غيرُ مَرْضيّ من أبي العباس، لأنّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ، ولا سبيلَ إلى رَدِّ نَقْلِ الثقة مع أنّه قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السبْعة ... وإذا صحّت الروايةُ، لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها». (ابن يعيش، 2001م، 283/2).

وعندما انتقد الزمخشري قراءة ابن عامر، التي فُصِل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجارّ والمجرور، ردّ عليه ابن المنيِّر قائلا: «لقد ركب المصنّف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله وأبرّئ حملة كتابه وحفظة كلامه ممّا رماهم به». (ابن المنيِّر، 1407ه، 69/2).

وكذلك ردّ الصفاقسي على الزمخشري فقال: «فانظر رحمك الله إلى هذا الكلام ما أبشعه وأسمجه وأقبحه، وما اشتمل عليه من الغلظة والفظاظة وسوء الأدب، فَحَكَم على قراءة متواترة تلقّاها سيّد من سادات التابعين عن أعيان الصحابة، وهم تلقّوها من أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء سيدنا رسول الله- صلى الله عليه وسلّم- بالردّ والسماجة، ولا جراءة أعظم من هذه الجراءة، والحامل له على ذلك؛ أنّه يرى رأيا فاسدا واضح البطلان، وهو أنّ القراءات كلَّها آحاد ولا متواتر فيها، ولذلك يُطلِق عنان القلم في تخطئة القراءة في بعض المواضع ولا يبالي بما يقول». (الصفاقسي، 2004م، ص 224) وكذلك من النحاة الذين اعتدّوا بالقراءات ودافعوا عنها المراديّ، (2001م، 824/2، 1026)، وغيرهم.

ثانيا- بعض المواضع التي تعرّض لها النحاة بالنقد في قراءة الحسن البصري وتوجيهها:

1) قال تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ {هود: 78}.

قراءة الجمهور برفع (أطهر) وقرأ الحسن البصري بنصبه، وقرأ كذلك بالنصب: زيد بن علي وعيسى بن عمر ومروان بن الحكم وسعيد بن جبير. (ابن خالويه، ص 65، وابن جني، 1994م، 325/1، والخطيب، 2002م، 110/4، 111).

وقد تعرّضت هذه القراءة للتلحين والتضعيف من بعض النحاة؛ لأنّ ضمير الفصل (هنّ) حسب الشروط التي وضعها النحاة يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر (حسن، 245/1، 246)، وهو على هذه القراءة لم يقع كذلك، يقول ابن يعيش متحدّثا عن ضمير الفصل: «وإنّما اشتُرط أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما دخل عليهما ممّا يقتضي الخبر، وذلك من قِبَل أنّ الغرض به إزالةُ اللبس بين النعت والخبر، إذ الخبرُ نعتٌ في المعنى، وذلك نحوُ قولك: (زيدٌ هو القائمُ) لأنّ الذي بعده معرفةٌ، يمكن أن يكون نعتًا لِما قبله، فلمّا جئت بـــ(هُوَ) فاصلةً، بَيَّنَ أنّك أردتَ الخبرَ، وأنّ الكلام قد تَمَّ به لفَصْلك بينهما، إذ الفصلُ بين النعت والمنعوت قبيح» (ابن يعيش، 2001م، 330/2).

وممّن لحّن هذه القراءة أبو عمرو بن العلاء (سيبويه، 1988م، 396/2، 397)، والأخفش الذي قال بعد ذكره لهذه القراءة معترضا عليها: «وهذا لا يكون» (الأخفش، 1990م، 386/1)، وكذلك المبرد، الذي وصفها بأنها: «لحن فاحش، وإنّما فسد لأنّ الأول غير محتاج إلى الثاني، ألا ترى أنك تقول: (هؤلاء بناتي) فيستغني الكلام، وفيما تقدم إنّما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين وتدل على ما يجيء بعدها»

(المبرد، 1994م، 105/4، 106)، وقال مكّي القيسي: «وَقد رُوِيَ أَن عِيسَى بن عمر قَرَأَ (أطهرَ) –بِالنّصب– على الْحَال وَجعل (هنّ) فاصلة، وَهُوَ بعيد ضَعِيف». (مكي القيسي، 1405ه، 371/1).

وذهب نحاة آخرون إلى توجيه قراءة الحسن البصري بأكثر من توجيه، منها توجيه ابن جنّي، وهو أن تكون (هؤلاء) مبتدأ أوّلا، و(بناتي) مبتدأ ثانيا، و(هنّ) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، وبالتالي فإنّ الضمير (هنّ) ليس ضمير فصل، فيرتفع الإشكال الذي في هذه القراءة، ويزول سبب تلحينها، وتكون (أطهر) حالا من (هنّ) أو من (بناتي)، قال ابن جنّي بعد ذكره تلحين غيره لقراءة الحسن: «وأنا من بعدُ أرى أنّ لهذه القراءة وجهًا صحيحًا؛ وهو أن تجعل (هنّ) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا لــ(بناتي)، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل (أطهر) حالًا من (هنّ) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائمًا أو جالسًا، أو نحو ذلك. فعلى هذا مجازه» (ابن جنّي، 1994م، 326/1)، وكذا ذكر الزمخشري فقال: «وقد خُرّج له وجه لا يكون (هُنّ) فيه فصلا، وذلك أن يكون (هؤلاء) مبتدأ و(بَنَاتِي هُنَّ) جملة في موضع خبر المبتدأ، كقولك: هذا أخي هو، ويكون (أَطْهَر) حالاً» (الزمخشري، 1998م، 219/3، 220)، وممّن ذكر ذلك أيضا أبو حيّان الأندلسي (1993م، 219/3، 220) والسمين الحلبي (362/6)، وغيرهم.

وأمّا التوجيه الثاني لقراءة الحسن، فهو حملها على رأي لبعض النحاة يُجيز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحب الحال، قال ابن مالك متحدّثا عن ضمير الفصل:

«وأجاز قوم وقوعه قبل الحال، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ – بالنصب– وقول بعض العرب: (أكثر أكلي التفاحة هو نضيجةً)» (ابن مالك، 1982، 242/1، 243)، فمن أدلّة جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها إضافة إلى قراءة الحسن البصري، قولُ العرب الذي ذكره ابن مالك، والشاهد فيه وقوع ضمير الفصل (هو) بين الحال (نضيجةً) وصاحبتها (التفاحة).

وقال أبو حيّان الأندلسي: «ومحل هذا الفصل المبتدأ والخبر ونواسخه، واختلفوا في وقوعه بين الحال وصاحبها، فمنعه الجمهور، وحكى الأخفش في الأوسط مجيئ ذلك عن العرب» (أبو حيّان الأندلسي، 1998م، 952/2)، إلاّ أنّ الأخفش كان من المعترضين على قراءة الحسن البصري كما ذكرتُ سابقا، ولعلّ للأخفش رأيين في هذه المسألة.

أمّا التوجيه الثالث لقراءة الحسن البصري؛ فبجعل (هؤلاء بناتي) جملة اسمية – مبتدأ وخبرًا–، و(هنّ) مبتدأ آخر، وخبره (لكم) و(أطهرَ) حال، وعامله إمّا (لكم)؛ لما فيه من معنى الاستقرار، وإمّا (هنّ)؛ لما فيه من معنى التوكيد للتكرار، كما ذكر ذلك العكبري حيث قال: «وفيه وجهان: ... والثاني: أن يكون (هنّ) مبتدأ، و(لكم) خبر، و(أطهر) حال، والعامل فيه ما في (هنّ) من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل العامل (لكم) لما فيه من معنى الاستقرار» (العكبري، 2001م، ص 458)، وذكر ذلك أيضا ابن مالك (1982، 243/1)، وابن هشام (2000م، 559/5)، إلّا أنّ هذا الأخير اعترض على تقدّم الحال على عاملها الظرفيّ، وقد أجاز ذلك ابن مالك مستدلا بقراءة

أخرى فقال: «والوجه في الأول أنْ يُنصب (أطهرَ) بـــ(لكم) على أنّه خبر (هنّ)، فيكون من تقديم الحال على العامل الظرفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:67] -بنصب مطويات-» (ابن مالك، 1982، 243/1)، وهي قراءة الحسن البصري وعيسى بن عمر وعاصم الجحدري (ابن خالويه، ص132، والخطيب، 2002م، 188/8) وكذا ذكر السيوطي فقال: «بأنّ (أطهر) نصب بـــ(لكم) على أنه خبر (هنّ) فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي» (السيوطي، 1998م، 229/1)، واعتراض ابن هشام السابق لا يرد إذا جعلنا العامل في الحال هو معنى التوكيد في (هنّ) كما ذكر العكبري.

هذه توجيهات ذكرها النحاة، يمكن أن نحمل قراءة الحسن عليها، وبالتالي لا يسوغ تلحينها والطعن فيها.

2) **قال تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴾ {الشعراء: 210}.**

قراءة الجمهور (الشياطين)، وقرأ الحسن البصري (الشياطون)، وكذلك قرأ الأعمش وابن السميفع وسعيد بن جبير وطاووس وأبو البرهسم، وكذلك قرأ الحسن البصري في ثلاثة مواضع أخرى؛ الأوّل والثاني في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطُونَ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَ الشَّيَاطُونَ كَفَرُوا** ﴾ {البقرة: 102} -مع تخفيف (لكن)-، والثالث قوله تعالى: ﴿**كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطُونِ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ** ﴾ {الأنعام: 71}، (ابن جني، 1994م، 133/2، وابن خالويه، ص109، والخطيب، 2002م، 163/1، 164، 457/2، 468/6).

ومعلوم أنّ كلمة (الشياطين) جمع تكسير، فتُعرب بالحركات، لا بالحروف كما قرأها الحسن البصري ومن معه، حيث شبّهها بجمع المذكّر السالم.

ومن هنا اعترض بعض النحاة على هذه القراءة، ومنهم الفرّاء الذي قال: «وجاء عن الحسن (الشياطون)، وكأنّه من غلط الشيخ؛ ظنّ أنّه بمنزلة: المسلمين والمسلمون» (الفرّاء، 1983م، 285/2)، وقال ابن قتيبة: «وما أقلّ من سلم من هذه الطبقة في حرفه من الغلط والوهم، فقد قرأ بعض المتقدمين: ... وقرأ: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون﴾ توهّم أنّه جمعٌ بالواو والنون» (ابن قتيبة، ص43)، أمّا الطبري فقال: «والقرّاء مجمعة على قراءة ﴿وَمَا تَنزلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾... وذُكر عن الحسن أنّه كان يقرأ ذلك: ﴿وَمَا تَنزلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون﴾ –بالواو– وذلك لحن، وينبغي أن يكون ذلك إن كان صحيحا عنه، أنْ يكون توهّم أنّ ذلك نظير: المسلمين والمؤمنين، وذلك بعيد من هذا» (الطبري، 404/19)، وهاجم الزجّاج هذه القراءة فقال: «وقرأ الحسن (الشَيَاطُونَ)، وهو غَلَط عنْد النحويين، ومخالَفة عند القرّاء للمصحف، فليس يجوز في قراءة ولا عند النحويين، ولو كان يجوز في النحْو، والمصحفُ على خلافه لم تَجُزْ عندي القراءةُ به» (الزجّاج، 1988م، 103/4)، وقال النحّاس: «وقرأ الحسن (الشياطون) وهو غلط عند جميع النحويين»، ثم احتجّ على الحسن بأنه قرأ قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِم**﴾ {البقرة:14} دون أن يحذف نون (شياطينهم) رغم أنّ نون جمع المذكر السالم يجب حذفها للإضافة، (النحّاس، 1988م، 194/3)، وكذا غلّط هذه القراءة أبو حاتم، (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 43/7)، وأبو عبيد (الثعلبي، 2002م، 181/7)، والعكبري (2001م، ص80).

وقد دافع البعض عن قراءة الحسن، «قال النضر بن شميل: إن جاز أن يُحتجّ بقول العجّاج ورؤبة، فهلّا جاز أنْ يُحتجّ بقول الحسن وصاحبه، يريد محمد بن السميفع، مع أنّا نعلم أنّهما لم يقرآ بها إلّا وقد سمعا فيه» (السمين الحلبي، 562/8)، وقال السمين الحلبي متحدّثا عن قراءة الحسن: «وقد أَثْبتَ هذه القراءةَ جماعةٌ من أهل العلم، ودفعوا عنها الغلَطَ، فإنَّ القارئ بها من العلم بمكان مَكين، وأجابوا عنها بأجوبةٍ صالحةٍ» (السمين الحلبي، 562/8)، وبعد أنْ ذكر الخطيب ستّةَ قرّاء قرؤوا بهذه القراءة، وتغليطَ بعض النحاة لها، قال مدافعا عنها: «وأرى أنّه إذا جاز الغلط في هذه القراءة على واحد، فإنّه لا يمكن أنْ يجوز على ستّة مشهود لهم بالصدق وسلامة النقل» (الخطيب، 2002م، 470/6).

وقد ذهب بعض النحاة إلى توجيه قراءة الحسن بتوجيهات؛ منها: أنّها جاءت على بعض لغات العرب، التي تُشَبّه جمع التكسير بجمع المذكر السالم، ومن شواهد ذلك ما ذكره يونس بن حبيب حين قال: «سمعت أعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلتُ: ما أشبه هذا بقراءة الحسن» (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 43/7).

والتوجيه الثاني لقراءة الحسن، ذكره أبو حيّان الأندلسي بقوله: «ووُجِّهتْ هذه القراءة بأنّه لمّا كان آخره كآخر (يبرين) و(فلسطين)، فكما أُجريَ إعراب هذا على النون تارة وعلى ما قبله تارة فقالوا: (يبرين ويبرون) و(فلسطين وفلسطون)؛ أُجري ذلك في (الشياطين) تشبيهًا به فقالوا: (الشياطين والشياطون)» (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 43/7).

والتوجيه الثالث لقراءة الحسن، ما ذكره السدوسي بقوله عن قراءة الحسن وابن السميفع: «إنْ كان اشتقاقه من شاط، أي احترق، يشيط شوطة، كان لقراءتهما وجه، قيل: ووجْهُها أنّ بناء المبالغة منه (شيّاط)، وجمعه (الشيّاطون)، فخفّفا الياء، وقد رُوي عنهما التشديد، وقرأ به غيرهما» (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 43/7).

والتوجيه الرابع لقراءة الحسن ذكره الأخفش فقال: «وقد قال ناس من العرب (الشياطون)؛ لأنّهم شبّهوا هذه الياء التي كانت في (شياطين) إذا كانت بعدها نون، وكانت في جمْعٍ وقبلها كسرة، بياء الإعراب التي في الجمع، فلما صاروا إلى الرفع أدخلوا الواو، وهذا يشبه: (هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) فافهم» (الأخفش، 1990م، 15/1)، وكذا ذكر السيوطي فقال: «وقد يقال: (شياطون)؛ تشبيها لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم، فنُقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف» (السيوطي، 1998م، 157/1).

وما من شك في أنّ حمل قراءة الحسن البصري على أحد هذه التوجيهات هو الأولى، سيما التوجيه الأوّل.

3) قال تعالى: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ {الزمر: 67}.

قراءة الجمهور بضمّ التاء من (قبضتُه) وقرأ الحسن بفتحها، (ابن خالويه، ص132، والدمياطي، 1998م، ص 483، والخطيب 2002م،187/8).

وأنكر قراءةَ الحسنِ الزجّاجُ فقال: «وقد أجاز بعض النحويين (قَبْضَتَهُ) بنصب التاء، وهذا لم يُقرأ به ولا يُجيزه النحويونَ البصريون، لا يقولون: زيدٌ قَبْضَتَكَ، ولا المال قَبْضَتَكَ، على معنى في قبْضَتِكِ، ولو جاز هذا لجاز زيد دَارَكَ يريدون زَيْد في دَارِك» (الزجّاج، 1988م، 362/4)، وكذا قال أبو حيّان الأندلسي: «وقرأ الحسن: (قبضتَه) –بالنصب– قال ابن خالويه: بتقدير: في قبضته، هذا قول الكوفيين، وأمّا أهل البصرة فلا يُجيزون ذلك، كما لا يقال: زيد داراً، انتهى» (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 422/7)، وكذا ضعّف العكبري قراءة الحسن فقال: «ويُقرأ (قبضتَه) – بالنصب– على معنى في قبضته، وهو ضعيف؛ لأنّ هذا الظرف محدود» (العكبري، 2001م، ص688).

وذهب الكوفيّون –كما ذكر ابن خالويه– إلى جواز النصب، بتقدير: في قبضته، ثمّ نُصِب بنزع الخافض، وممّن أجاز هذه المسألة الزمخشري، حيث قال: «فإنْ قلتَ: ما وجه قراءة من قرأ (قبضتَه) –بالنصب–؟ قلتُ: جعلها ظرفًا، مُشبّهًا للمؤقّت بالمبهم» (الزمخشري، 1998م، 322/5، 323)، أي: شُبّه الظرف المختصّ (قبضة) بالظرف غير المختص، وكذا قال الرازي: «فإن قيل: ما وجه قراءة من قرأ (قبضتَه) –بالنصب، قلنا: جعل القبضة ظرفاً» (الرازي، 1981م، 17/27)، فقراءة الحسن إذن، لها وجه تُحمل عليه، كما ذكر الكوفيّون والنحاة الآخرون.

4) قال تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ {الأحقاف: 17}.

قراءة الجمهور بكسر النون الأولى –نون الرفع– من (أتعدانِني)، وقرأ الحسن البصري بفتحها، وكذلك قرأ شيبة والجحدري وهارون بن موسى (ابن خالويه، ص140، والخطيب، 2002م، 494/8).

ومعلوم أنّ نون الرفع في المضارع المسند إلى المثنى حركتُها الكسر، قال سيبويه مبينا ذلك: «وجعلوا النون مكسورةً كحالها في الاسم» (سيبويه، 1988م، 19/1)، وقال ابن يعيش معلّلا كسر نون التثنية: «فإن قيل: ولِمَ خُصّت بالكسر دون غيرها من الحركات؟ قيل: لوجهَيْن: أحدُهما: أنّ الأصل في حركةِ التقاء الساكنين الكسرُ، فكُسرت نونُ التثنية على أصل التقاء الساكنين، والوجهُ الثاني: أنّهم أرادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع، ولمّا كان ما قبل نون التثنية ألفًا، وما قبل نون الجمع واوًا، والألفُ أخفُّ من الواو، كسروها مع الألف، وفتحوها مع الواو، لتكون الكسرةُ التي هي ثقيلةٌ مع الألف التي هي خفيفةٌ، والفتحةُ التي هي خفيفةٌ مع الواو التي هي ثقيلةٌ، فيعتدل الأمرُ» (ابن يعيش، 2001م، 190/3).

ومن هنا اعترض بعض النحاة على قراءة الحسن؛ فقال أبو حاتم: «فتح النون باطل غلط» (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 62/8)، وقال الزجّاج: «وقد رُوِيَتْ عن بعضهم (أَتَعِدانَني) – بالفتح– وذلك لحن لا وجه له، فلا تَقرأنَّ به؛ لأنّ فتح نونِ الاثْنَينِ خطأ، وإنْ حُكِي ذلك في شُذُوذٍ، فلا تُحمل القراءة على الشذوذ» (الزجّاج، 1988م، 443/4)، ولحّن النحّاس هذه القراءة فقال: «وفتح هذه النون لحن»

(النحاس، 1988م، 165/4)، ووصف ابن خالويه فتح النون بقوله: «وأكثر النحويين يرونه لحنا» (ابن خالويه، 1992م، 319/2).

ولكنّ نحاة آخرين وجّهوا قراءة الحسن بتوجيهات منها: أنّها جاءت على لغة من لغات العرب تفتح نون المثنى، قال ابن مالك: «ونون المثنى وشبهه مكسورة، وفتحها لغة» (ابن مالك، 1982م، 199/1)، وكذا ذكر ابن هشام (63/1)، وابن يعيش (2001م، 190/3)، وذكر الأزهري أن الفرّاء نسب هذه اللغة إلى بني أسد، (الأزهري، 2000م، 78/1)، ومِنْ شواهد هذه اللغة في فتح نون التثنية بعد الألف قول رؤبة مرتجزا:

أعرفُ منها الجيدَ والعينانا ** ومنْخَرَينِ أشبها ظبيانا

والشاهد قوله: (والعينانا) حيث فتح نون المثنى، على لغة من لغات العرب، والأصل كسرها. (رؤبة، ص189، ويعقوب، 1999م، 1273/3).

ومن شواهدها في فتح نون التثنية بعد الياء قول حُميد بن ثور الهلالي –من الطويل–:

على أحْوذيّينَ استقلّتْ عشيةً ** فما هيَ إلّا لمحةٌ وتغيبُ

والشاهد قوله: (أحوذيّينَ) حيث فتح نون المثنى، على لغة من لغات العرب، والأصل كسرها، وليس الفتح ضرورة، إذ يصحّ الوزن مع الكسر. (الهلالي، 1965م، ص55، ويعقوب، 1999م، 94/1).

وأيضا قول الراجزة:

فَسْوتُهُ لا تَنْقَضِي شَهرَيْنَهْ ** شَهْرَيْ رَبِيعٍ وجُمادَيَيْنَهْ

ونُسب لامرأة من فقعس، والشاهد قوله: (شَهرَيْنَهْ) و(وجُمادَيَيْنَهْ)، ووجه الاستشهاد كالبيت السابق، (ابن جني، 2000م، 152/2، ويعقوب، 1999م، 1279/3).

والتوجيه الثاني لقراءة الحسن، أنّ فتح النون جاء للتخفيف، وفرارًا من التقاء الكسرتين بالياء، قال أبو حيّان الأندلسي: «كأنهم فرّوا من الكسرتين والياء إلى الفتح؛ طلباً للتخفيف ففتحوا، كما فرّ مَن أدغم ومن حذف» (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، 62/8)، وكذا ذكر العكبري. (2001م، ص712)، وقوله: «من أدغم ومن حذف» أي قراءة مَن أدغم النونين، وقراءة مَن حذف إحداهما.

فهذان التوجيهان، يمكن أنْ نحمل قراءة الحسن عليهما، وخاصّة التوجيه الأول، فمعلوم أنّ القرآن الكريم نزل موافقا لعدّة لهجات لقبائل العرب، وبالتالي كانت قراءة الحسن موافقة لإحدى القبائل العربية، فلا مبرر لتلحينها.

5) قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ {الأحقاف:25}.

قراءة بعض الجمهور (يُرَى) –بالياء– مبنيا للمجهول، وبعضهم بالتاء مبنيا للمعلوم، وقرأ الحسن بالتاء مبنيا للمجهول، وكذلك ممّن قرأ مثل قراءة الحسن: الأعمش وأبو رجاء ومالك بن دينار والجحدري وابن أبي إسحاق والسُّلَمي وقتادة (ابن

جنّي، 1994م، 265/2، والدمياطي، 1998م، ص505، والخطيب، 2002م، 505/8).

وجمهور النحاة لا يُجيزون تأنيث الفعل الذي فُصل بينه وبين فاعله بـــ(إلّا)، إلّا في ضرورة الشعر، (ابن عقيل، 1988م، 433/1) والعلّة عندهم أنّ الفاعل ليس الاسم المؤنّث بعد (إلّا) في الحقيقة، وإنّما هو بدل من الفاعل الـــمُقدَّر قبل (إلّا)، ففي قولنا: ما قام إلّا زينب، يكون التقدير: ما قام أحدٌ إلّا زينب، قال ابن جنّي: «ولا يَقوى أنْ تقول: ما قامت إلّا هند، وإنّما المختار من ذلك: ما قام إلّا هند؛ وذلك أنّ الكلام محمول على معناه، أي: ما قام أحد إلّا هند، فلمّا كان هذا هو المراد المعتمد – ذُكِّر لفظ الفعل، إرادة له، وإيذانا به» (ابن جني، 1994م، 206/2، وانظر أيضا ابن هشام، 113/2).

والأمر نفسه في الفصل بين الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل؛ لأنّ نائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل نفسَها، وقراءة الحسن السابقة خالفت ما قرّره الجمهور في هذه المسألة؛ فأُنّث الفعل (تُرَى) وقد فُصِل بينه وبين نائب الفاعل بـــ(إلّا).

فذهب بعض النحاة إلى تقبيح قراءة الحسن وتضعيفها، فقال الفرّاء: «وقرأ الحسنُ: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ وفيه قبح في العربية؛ لأنّ العرب إذا جعلتْ فِعْل المؤنث قبل (إلّا) ذَكَّروه» (الفرّاء، 1983م، 55/3)، وقال الطبري: «وأمّا التي حُكيت عن الحسن، فهي قبيحة في العربية وإن كانت جائزة، وإنما قَبُحتْ لأنّ العرب تُذكِّر الأفعال التي قبل (إلّا) وإنْ كانت الأسماء التي بعدها أسماء إناث»

(الطبري، 130/22)، وقال ابن جنّي متحدّثا عن قراءة الحسن: «أمّا (تُرى) بالتاء ورفع المساكن، فضعيف في العربية» (ابن جنّي، 1994م، 266/2).

وذهب نحاة آخرون إلى جواز تأنيث الفعل الذي فُصِل بينه وبين فاعله أو نائب فاعله بـــ(إلّا)، فممن أجاز قراءة الحسنِ الزجّاجُ، حيث قال: «ويجوز: ﴿فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ فيكون المعنى: لا تُرَى أشخاصٌ إلا مَسَاكِنُهُم» (الزجاج، 1988م، 446/4)، وقال النحّاس: «لا يمتنع من هذا شيء، يُقال: ما جاءتْني إلّا جاريتُك؛ بمعنى: ما جاءتْني امرأةٌ أو جارية» (النحّاس، 1988م، 390/3، 391)، وكذا ابن مالك، الذي قال: «وبعض النحويين لا يُجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـــ(إلّا) إلّا في الشعر ... والصحيح جوازها في غير الشعر» (ابن مالك، 1990م، 114/2)، وتابعهم أيضا في هذا التجويز ابنُ هشام، فقال رادًّا على مَنْ لا يُجيز هذه المسألة: «وأمّا التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصولا بـــ(إلّا) كقولك: ما قام إلّا هند، ... ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ... والدليل على جوازه في النثر: قراءة بعضهم ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [يس:29] برفع (صيحة) ... وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلّا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا» (ابن هشام "أ"، ص226، 227) ، وكذلك من المجوّزين: الأشمونيُّ، حيث قال معلّقا على مثال ابن مالك في ألفيّته (ما زكا إلّا فتاة ابن العلاء): «ويجوز: (ما زكتْ)؛ نظرا إلى اللفظ» (الأشموني، 1955م، 174/1)، وكذلك من المجوّزين: السيوطي، حيث قال عن تأنيث الفعل في هذه المسألة: «وقيل ضرورة، لا يجوز في النثر، ورُدَّ بقراءة: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ بالرفع» (السيوطي، 1998م، 294/3).

فهؤلاء النحاة أجازوا تأنيث الفعل المفصول عن فاعله بـــ(إلّا) واستدل بعضهم على جواز مسألة التأنيث، بقراءة أخرى مثلِ قراءة الحسن، جاء فيها تأنيث الفعل الذي فُصِل عن فاعله المؤنّث بـــ(إلّا)، وهي قراءة أبي جعفر المدني –أحد القرّاء العشرة– وشيبة والأعرج ومعاذ بن الحارث (ابن الجزري، 353/2، والخطيب، 2002م، 477/7).

فتُحمل إذن قراءة الحسن على ما أجازه هؤلاء النحاة، وهو أولى من الطعن فيها.

والله أعلم، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الخاتمة

- الحسن البصري عالم كبير له مكانته العلمية الرفيعة، كما يتضح من ثناء العلماء عليه، كما أنّ قراءته قراءة مشهورة يُحتجّ بها في اللغة.
- قراءات الحسن البصري التي اعترض عليها بعض النحاة وتمت دراستها في هذا البحث لها أوجه في العربية تُحمَل عليها، وأحيانا لها ما يؤيدها مِنْ كلام العرب، كما تمّ التوضيح في ثنايا البحث، وبالتالي لا مسوّغ للطعن فيها.
- القراءات القرآنية الشاذّة ومنها قراءة الحسن البصري، يجب قبولها ما دامت مروية عن الثقات، وهي لا تُناقض القراءات الأخرى، فالاختلاف اختلاف تنوع لا تضاد.

- اشتملت قراءة الحسن البصري على ظواهر غير مشهورة في النحو العربي، من ذلك رفعه جمع التكسير بالواو والنون في قراءته لكلمة (الشياطون)، ولكنّ ذلك لم يُعجز النحويين عن توجيهها.
- بعض قراءات الحسن التي خالفت المشهور في النحو العربي، جاءت على إحدى لهجات القبائل العربية، ولها شواهد مسموعة عن العرب، ومن ذلك فتح نون المثنّى في قراءته لكلمة (أتعدانَنِي).
- قراءة الحسن البصري من القراءات التي لها قيمتها العالية، وقد وافق في كثير من المواضع القراءات السبعية فضلا عن الثلاث المتمّمة للعشرة، إلّا أنّ هذا البحث لم يتناولها بل تناول ما انفرد به الحسن عنها.
- بعض قراءات الحسن البصري أفاد منها بعض النحويين في تجويز رأي نحوي أو تقويته، فمثلا تقديم الحال على عامله الظرفي الذي منعه الجمهور، أجازه ابن مالك والأخفش استنادا لوروده في قراءة الحسن البصري.
- تخطئة النحاة للقراءات بسبب أنها خالفت قواعدهم وأقيستهم، أمر ليس له مسوّغ؛ فالقراءات موجودة قبل وضعهم للقواعد، والأقرب إلى اللغة هو ارتضاء تلك القراءات ما دامتْ صحيحة السند، وتوجيهُها التوجيه المناسب، ولا بأس أنْ تُوصَف بعد ذلك بقلّة ورودها في كلام العرب.
- خطّأ نحاة كبار قراءة الحسن البصري في بعض المواضع، ومنهم: أبو عمرو بن العلاء والفرّاء وأبو حاتم وابن قتيبة والمبرّد والطبري والزجّاج والنحّاس ومكّي القيسي

والعكبري، وذهب آخرون إلى توجيهها، ومنهم: ابن يعيش وابن مالك وابن المنيّر وأبو حيّان الأندلسي والمرادي والسمين الحلبي والصفاقسي.

- القراءات القرآنية الشاذّة تُعدّ مصدرا من مصادر الاستشهاد والاحتجاج اللغوي، ومن الشواهد المهمّة التي يجب العناية بها، وتُعدُّ طريقا من طرق التيسير في اللغة.
- علم النحو من العلوم المهمّة في توجيه القراءات القرآنية.

المصادر والمراجع

- الأخفش، سعيد بن مسعدة، (1990م)، معاني القرآن، تح: هدى قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الأزهري، خالد بن عبدالله، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأشموني، علي بن محمد، (1955م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1997م) خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد، (2002م)، الكشف والبيان، تح: أبو محمد بن عاشور، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ابن الجزري، محمد بن أحمد، (2006م)، غاية النهاية في طبقات القرّاء، تح: ج.برجستراسر، ط1، بيروت، دار الكتب العلية.
- ابن الجزري، محمد بن أحمد، (1999م)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن الجزري، محمد بن أحمد، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (2000م)، سرّ صناعة الإعراب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (1994م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي وآخرَين، القاهرة، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- حسن، عباس، (د.ت)، النحو الوافي، ط3، مصر، دار المعارف.
- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1998م)، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، تح: رجب عثمان، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1993م)، البحر المحيط في التفسير، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (1992م)، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبدالرحمن العثيمين، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (د.ت)، مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديـــع، القاهرة، مكتبة المتنبي.
- الخطيب، عبد اللطيف، (2002م)، معجم القراءات، ط1، دمشق، دار سعد الدين.
- ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد بن محمد، (1994م)، وفيات الأعيان، تح: إحسان عبّاس، بيروت، دار صادر.
- الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، (1998م)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الذهبي (أ)، أبو عبدالله محمد بن أحمد، (د.ت)، تذكرة الحفّاظ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الذهبي (ب)، أبو عبدالله محمد بن أحمد، (د.ت)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة.
- رؤبة، رؤبة بن العجّاج التميمي، (د.ت)، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد، الكويت، دار ابن قتيبة.
- الرازي، محمد فخر الدين، (1981م)، تفسير الفخر الرازي، ط1، بيروت، دار الفكر.
- الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، ط1، بيروت، عالم الكتب.
- الزرقاني، محمد عبدالعظيم، (1995م)، مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: فواز أحمد، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي.
- الزركلي، خير الدين، (2002م)، الأعلام قاموس تراجم، ط15، بيروت، دار العلم للملايين.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1998م)، الكشّاف، تح: عادل عبدالموجود وعلي معوّض، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (د.ت)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قَنبر، (1988م)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- السيوطي، جلال الدين، (2006م)، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبدالحكيم عطية، ط2، دمشق، دار البيروتي.
- السيوطي، جلال الدين، (1998م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

- الشاطبي، القاسم بن فيره، (1990م)، متن الشاطبية في القراءات السبع، ضبط: محمد الزعبي، ط2، المدينة المنوّرة، دار المطبوعات الحديثة.
- أبو شامة الدمشقي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، (د.ت)، إبراز المعاني من حرز الأماني، تح: إبراهيم عطوة، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الصفاقسي، علي بن محمد، (2004م)، غيث النفع في القراءات السبع، تح: أحمد محمود الحفيان، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- صلاح، شعبان، (2005م)، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتّى نهاية القرن الرابع الهجري، القاهرة، دار غريب.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (د.ت)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود شاكر، ط2، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- ابن عاشور، الطاهر، (1984م)، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر.
- عُضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، دار الحديث.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله الهمذاني، (1988م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، ط2، بيروت، المكتبة العصرية.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (2001م)، التبيان في إعراب القرآن، تح: سعد الفقي، ط1، مصر، دار اليقين.
- الفرّاء، أبوزكرياء يحيى بن زياد، (1983م)، معاني القرآن، ط3، بيروت، عالم الكتب.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (د.ت) تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن مالك، أبو عبدالله محمد جمال الدين، (1990م)، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، ط1، مصر، هجر للطباعة.
- ابن مالك، أبو عبدالله محمد جمال الدين، (1982م)، شرح الكافية الشافية، تح: عبدالمنعم هريدي، ط1، السعودية، دار المأمون للتراث.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1994م)، المقتضب، تح محمد عضيمة، ط3، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- المرادي، الحسن بن قاسم، (2001م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالرحمن علي، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.
- مكّي القيسي، أبو محمد بن أبي طالب حَمّوش بن محمد، (1405ه)، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم الضامن، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن المنيّر، الإسكندري، (1407ه)، الانتصاف فيما تضمّنه الكشّاف، –وهو مطبوع بهامش تفسير الكشاف للزمخشري– ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.

- النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1988م)، إعراب القرآن، تح زهير غازي زاهد، ط3، بيروت، عالم الكتب.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق الورّاق، (1997م)، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، ط2، بيروت، دار المعرفة.
- أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصفهاني، (1988م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن هشام (أ)، أبو محمد عبدالله الأنصاري، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
- ابن هشام، (ب)، أبو محمد عبدالله الأنصاري، (د.ت)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبدالغني الدقر، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله الأنصاري، (2000م)، مغني اللبيب، تح: عبداللطيف الخطيب، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الهلالي، حميد بن ثور، (1965م)، ديوان حميد بن ثور الهلالي، تح: عبدالعزيز الميمني، القاهرة، الدار القومية للطباعة.
- يعقوب، إميل بديع، (1999م) المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، ط3، بيروت، دار الكتب العلمية.
ابن يعيش، موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، (2001م)، شرح المفصّل، تح: إميل يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.